الولاية في العرفان الإسلاميّ -دراسة مقارنة بين ابن عربي والآملي-

الدكتور محمد مرتضى[1]

خلاصة المقالة:

تحتلّ الولاية موقعًا محوريًّا في الفكر الصوفيّ والعرفانيّ، وعلى الرغم من أنّ الفروقات ليست كبيرة في نقاطها العامّة، فإنّ ثمّة فروقات في تطبيقاتها قد تجلّت في الفكر العرفانيّ بين العرفان السنّيّ والعرفان الشيعيّ. ولئن كان ابن عربي يمثّل القطب في هذا الفنّ؛ في العرفان السنّيّ تحديدًا، فإنّ حيدر الآملي يمثّل العرفان الشيعيّ في إرهاصاته الأولى.

وقد نظّر ابن عربي لمسألة الولاية ابتداءً من الولاية الأسمائيّة وظهورها في خاتم الأنبياء؛ انطلاقًا من قصّة آدم عليه السلام وسبب تقدّمه على الملائكة. لكنّ النبوّة قد انقطعت، وبانقطاعها امتنعت العبوديّة الكاملة التامّة على الأولياء، فلم يبقَ إلا اسم الوليّ؛ وهو اسم باقٍ وجار على عباد الله دنيا وآخرة، يختص به العبد دون الحقّ.

ويصرّح ابن عربي أنّ كلّ وليّ لله تعالى يأخذ ما يأخذه بوساطة روحانيّة نبيّه الذي هو على شريعته، وهو يشهد من ذلك المقام. وربّما -من هنا- نستطيع أن نفهم قد يكون بعض الأولياء أفضل من بعض الأنبياء، فباعتبار تبعيّة الولي للنبوّة الخاتمة المحمّديّة، قد تكون ولايته أعظم من نبوّة بعض الأنبياء، كما إنّ ذلك يحدّد التفاوت بين الأولياء أنفسهم بلحاظ روحيّة النبي الذي يأخذ منه.

(1) باحث في الفكر الإسلاميّ، من لبنان.

وعلى الرغم من التقارب الكبير في فهم الولاية وتجلّياتها وسعتها بين ابن عربي والآملي، فإنّ الخلاف الأبرز بينهما تجلّى في ختم الولاية؛ ففي الوقت الذي جعل الشيخ الأكبر ختم الولاية العامّة لعيسى عليه السلام والخاصّة لنفسه، جعل الآملي ختم الولاية العامّة لعلي بن أبي طالب عليه السلام، فيما ختم الولاية الخاصّة أو المقيّدة للإمام المهدي عجل الله فرجه.

كلمات مفتاحيّة:

الولاية العامّة، الولاية الخاصّة، الولاية المطلقة، الولاية المقيّدة، الحقيقة المحمّديّة، الإنسان الكامل، الوتد، القطب، ختم الولاية، الخلافة، النبوّة العامّة، النبوّة الخاصّة، الوراثة.

مقدّمة:

تحتلّ الولاية موقعًا محوريًّا في الفكر الصوفيّ والعرفانيّ؛ لأنّها غاية كلّ عارف، ومنتهى مقصد كلّ سالك. وعلى الرغم من أنّ الفروقات ليست كبيرة في النقاط العامّة للولاية في طروحات العرفاء والمتصوّفة المسلمين، فإنّ ثمّة فروقات في تطبيقاتها قد تجلّت في الفكر العرفانيّ بين العرفان السنّيّ والعرفان الشيعيّ. ولئن كان ابن عربي يمثّل القطب في هذا الفنّ، في العرفان السنّيّ تحديدًا، فإنّ السيّد حيدر الآملي يمثّل العرفان الشيعيّ في إرهاصاته الأولى.

ومن هنا، اخترت في هذه المقالة البحث عن الولاية في العرفان الإسلاميّ المقارن؛ من خلال ما تركه محيي الدين ابن عربي والسيّد حيدر الآملي من آثار؛ مع بيان مواضع الاتّفاق والاختلاف بين الطرحين، ولاسيّما في مسألة ختم الولاية.

أولًا: حقيقة الولاية عند العرفاء:

إنّ للفظ «الولي»[1] معنى محوريًّا؛ بدءًا بقطب الولاية؛ وهو الله، بلحاظ كون الله هو وليّ الموجودات كافّة في جميع عوالم التكوين، فتكون الموجودات أولياء لله تكوينًا؛ لعدم وجود حجاب، «إلاّ أن يكون ذلك الحجاب في نفس تلك الموجودات. ووفق هذا الميزان، فإنّ اسم «الولي» يطلق على كلٍّ من طرفي النسبة والإضافة... والهوهويّة قد تحقّقت، فالله وليّ المؤمن، والمؤمن وليّ الله أيضًا.. وهذا حقيقة معنى «الولاية»: فتكون جميع آثار الوليّ بمعنى الفاعل وخصوصيّاته مشهودة في الوليّ بمعنى المفعول، حيث يعكس في نفسه الصورة الكاملة لصاحب الصورة، كما تفعل المرآة، دون إظهار شيء من نفسه»[2].

فالولاية عند العرفاء هي: «حقيقة كلّيّة وصفة إلهيّة، وشأن من الشؤون الذاتيّة التي تقتضي الظهور، ويظهر حكمها من جميع الأشياء، من الواجب والممكن، فهي رفيق الوجود يدور معه حيثما دار»[3].

(1) تتبع كلمة الوليّ في معاجم اللغة يفيد أنّ الولاء والتوالي هو أن يحصل شيئان فصاعدًا حصولًا ليس بينهما ما ليس فيهما؛ بمعنى أن لا يكون بينهما أيّ حجاب ومانع وفصل وتميّز وافتراق وغيريّة وبينونة، حيث لو فرض وجود شيء بينهما لكان منهما لا من غيرهما؛ إذ إنّ لازم الولاية القرب، والقرب بدوره له أنواع وأشكال مختلفة حيث لوحظت حقيقة الولاية تلك في كلّ واحد من مظاهر القرب والدنو مع لحاظ خصوصيّة القرب. (انظر: الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (الراغب): تفسير الراغب الأصفهاني (جامع التفاسير)، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، ط1، مصر، كلية الآداب - جامعة طنطا، 1999م، مادة «وَلِيَ»، ص885؛ عبد الحميد، محيي الدين: المختار من صحاح اللغة، لا.ط، بيروت، دار السرور، لا.ت، مادّة «وَلِيَ»، ص583-584؛ الطريحي، فخر الدين: مجمع البحرين، تحقيق ونشر: مؤسّسة البعثة، ط1، قم المقدّسة، 1416هـ.ق، ج3، مادّة «وَلِيَ»، ص1976-1978؛ الطهراني، محمد الحسين الحسيني: ولاية الفقيه في حكومة الإسلام، تعليق: علي حسين، ط1، بيروت، دار المحجّة البيضاء، 1418هـ.ق، ج1، ص22-23).

فيتحصّل عدم صحّة القول بأنّ ألفاظ الولاية والوَلي والمَوْلى وغيرها من مشتقّاتها المستعملة والمتداولة هي على نحو الاشتراك اللفظيّ، «وإنّما على نحو الاشتراك المعنويّ، واستعمالًا للفظ في ذلك المعنى الواحد الذي لوحظ فيه، بواسطة قرينة مقاميّة أو مقاليّة، نحو خصوصيّة القرب والدنوّ من ذلك المعنى العامّ، وهذا النحو من الاستعمال استعمال حقيقيّ في جميع الموارد» (الطهراني، ولاية الفقيه في حكومة الإسلام، م.س، ج1، ص24).

(2) الطّهراني، ولاية الفقيه في الحكومة الإسلاميّة، م.س، ج1، ص23-24.

(3) الآشتياني، أحمد: رسالة في الإنسان الكامل والولاية التكوينيّة، ط1، بيروت، دار الهادي، 2002م، ص58.

وموضوع هذه الولاية يتمثّل في أصدق مثال لها؛ وهو الإنسان الكامل، فهو عندهم: «مجلى تامّ للحقّ، يظهر الحقّ به من حيث ذاته، وجميع أسمائه وصفاته وأحكامه واعتباراته على نحو ما يعلم نفسه بنفسه في نفسه.. فإنّ آخر مراتب كمال المطاوعة هو مقام الإنسان الكامل»[1].

ويظهر من جملة آراء أعلام التصوّف أنّ الطريق إلى الولاية هو «العلم اللدنّي»؛ باعتباره أصحّ وأحكم من العلوم الكسبيّة. وموضوع الولاية هو الفيض والتجلّي والكشف والكرامات، فكلّ ما يتجلّى لهم وينكشف يسمّونه «فتوحات العارفين والواصلين» إلى مقام الولاية المحمّديّة، الواسطة في حقيقة الطاعة والقرب من الحقّ، فيكون الولي عندهم هو من توالت طاعته وتحقّق قربه واتّصل مدده، لذا ورد في كتب محقّقيهم أنّ «معنى الولي يحتمل أمرين: الأوّل: أن يكون «فعيل» مبالغة من الفاعل؛ ويكون معناه: مَن توالت طاعته من غير تخلّل معصية. والثاني: يجوز أن يكون بمعنى «مفعول»؛ وهو الذي يتولّى الحقّ حفظه على الإدامة والتوالي.. يديم توفيقه الذي هو قدرة الطاعة»[2].

وبهذا التقرير اتّسعت دائرة الولاية عند المتصوّفة لتشمل دائرة النبوّة، وظهرت النسبة بينهما؛ وأنّها المحيطيّة العامّة، ونظير هذا المعنى تكرّر بتعبير آخر؛ هو «أنّ فلك الولاية هو الفلك المحيط الأعمّ الأتمّ الأكمل العقليّ، وفلك النبوّة هو الفلك الأتمّ النفسيّ، وفلك الرسالة هو الفلك القريب المثلّث الهيولي»[3].

وبناءً على محيطيّة الولاية؛ تميّز الأولياء عند بعضهم بأربعة مقامات؛ هي: الأوّل: مقام خلافة النبوّة. الثاني: مقام خلافة الرسالة. الثالث: مقام

(1) القونوي، صدر الدين: رسالة النصوص، تحقيق: حامد ناجي أصفهاني، قم المقدّسة، آيت اشراق، 1390هـ.ق، ص131-133.

(2) القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن طلحة: الرسالة القشيريّة، تحقيق: نواف الجرّاح، ط2، بيروت، دار صادر، 2006م، ص239-241.

(3) ابن عربي، محيي الدين: تنزّل الأملاك في حركات الأفلاك، تحقيق: نوّاف الجراح، ط1، بيروت، دار صادر، 2003م، ص36.

خلافة أولي العزم. الرابع: مقام خلافة أولي الاصطفاء. فالمقام الأوّل للعلماء، والثاني للأبدال، والثالث للأوتاد، والرابع للأقطاب. فمن «له الولاية على نفسه؛ يجوز له الولاية على غيره، وإذ جاز ذلك في عرف الشرع؛ جاز في عرف الحقيقة، فإنّ الحقيقة على وزن الشريعة»[1].

وبهذا تتّضح أهمّيّة مكانة الإنسان-الولي في أدب التصوّف، وأشرفيّة مقامه بالولاية، وتمحّضه في الأسماء الإلهيّة، حتى نال لقب عبد الله المختصّ بخاتم النبوّة؛ حيث يكون اللاهوت والناسوت وجهين لحقيقة واحدة[2]، وليسا طبيعتين منفصلتين[3]؛ بمعنى أنّ ثمّة حقيقة واحدة، لكنّ لها باطنًا وظاهرًا؛ الأوّل اللاهوت، والثاني الناسوت، ويُطلق عليهما أحيانًا: الربوبيّة والعبوديّة[4].

هذه العناية بأدب الولاية بالمنظار الصوفيّ، ظاهرة في كونها صدى وظلًّا لمفهوم الولاية في عالم العرفان الشيعيّ؛ حيث وصل بها المتصوّفة إلى أعلى مقاماتها، وحظيت في كتبهم بأفضليّة فاقت النبوّة والرسالة؛ لإحاطتها بالوجود وعدم انقطاعها بعد النبوّات والرسالات، لذلك سمّى الله نفسه باسم الولي؛ فقال: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[5]؛ حيث يجري اسمه في العباد في الدنيا والآخرة، ويظهر في أولياء الله الذين لا يمكن خلوّ العالم منهم؛ ما دام الله الولي[6] باقيًا.

ويؤيّد هذه القيّوميّة للولاية تعريف بعض أعلامهم لها بأنّها: «قيام العبد بالحقّ عند الفناء عن نفسه؛ وذلك بتولّي الحقّ إيّاه حتّى يبلغه غاية مقام

(1) الخالدي، أحمد النقشبندي، الأولياء وأوصافهم، ت: أديب نصر الدين، بيروت، الانتشار العربي، ط1، 1997م، عدد1، ص 27 ـ 30وص 215 ـ 222.
(2) كما في مدرسة ابن عربي وأتباعه.
(3) كما في مدرسة الحلاج القائل بالثنويّة، ولم يذهب إلى الوحدة بينهما؛ على الرغم من اعتقاده بالحلول.
(4) انظر: ابن عربي، محيي الدين: الفتوحات المكّيّة، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1998م ، ج1، ص216.
(5) سورة البقرة، الآية 257؛ سورة الشورى، الآية 28.
(6) انظر: آشتياني، جلال الدين: شرح فصوص الحكم للقيصريّ، ط3، طهران، انتشارات علمى وفرهنـگى، 1386هـ.ق، ص413-419؛ 813-825.

القرب والتمكين. والولي هو العارف بالله وصفاته بحسب ما يمكن. [أو] من تولّى الحقّ أمره، وحفظه عن العصيان، ولم يخلّه ونفسه بالخذلان، حتى يبلغه في الكمال مبلغ الرجال»[1].

وأفضليّة الولاية هي من وجه استمرارها في إيصال الخلق إلى القرب التامّ من الحضرة الإلهيّة في الدنيا والآخرة. لكن، ومع ذلك، تبقى النبوّة فوق الولاية من جهة استمرار الرسالة؛ لأنّ مقامها لا يمكن أن يعلو عليه أحد من الناس، سوى من اصطفاهم الله لها؛ ولأنّ الرسالة باقية مع الولي وحاكمة عليه، وطاعة الرسل واجبة على الأولياء؛ لأنّهم تحت لواء الأنبياء، بل وكراماتهم ملحقة بمعجزات الأنبياء ومؤكِّدة لها ومصدِّقة للنبي. وصدق الولي في ولايته، وإيمانه بالإسلام حقيقةً وشريعةً، يدلان على أنّ ما يحدث على يديه هو كرامة، وما ظهر للنبي من كرامة على غير واحد من أمّته، يكون داخلاً في جملة معجزات النبي[2].

وقد أعطى هذا التأويل لمقامات الأولياء وأحوالهم تسويغًا معرفيًّا وافيًا للقول بنظريّة الإنسان الكامل، الذي يدور مدار الحقيقة المحمّديّة، السائدة في مؤلّفات التصوّف؛ باعتباره حائزًا على أعلى مقامات التمكين، ومشمولاً بالعناية الإلهيّة، فتكون نفسه نفسًا كاملة، وتصحّ له الوراثة، وهو مقام ليس بعده غاية، حيث يصل الوليّ إلى حال يتجلّى الله بذاته للعبد، بحكم فيضه الدائم، وهذه التجلّيات الإلهيّة لا يملك فيها العبد شيئًا إلا قبوله لها من حيث كونه «ذاتًا صرفة» لها استعداد للانطباع، من جهة ما تعاينه من تجلّيات الحقّ على أوليائه بأفعاله، فيشهد الوليّ قدرة الله في الأشياء، ثمّ تجلّيه في أسمائه، فإذا تجلّى على عبده باسمه «اصطلم[3] العبد تحت أنوار ذلك الاسم، فإذا ناديت بهذا الاسم أجابك العبد، لوقوع ذلك الاسم عليه»[4].

(1) عبد الله، إمام حنفي: الآراء الكلاميّة والصوفيّة عند القشيريّ، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2006م، مج2، ص709.

(2) انظر: القشيريّ، الرسالة القشيريّة، م.س، ص235-238.

(3) الاصطلام: الوله الغالب على القلب والقريب من الهيمان.

(4) الجيليّ، عبد الكريم: الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، ط1، القاهرة، مطبعة صبيح بالأمر،1960م، ج1، ص36.

وبهذا الخطاب بين الحقّ والولي يبلغ المعنى الصوفي تمام اكتماله، فالاصطفاء للمحادثة والمخاطبة شرط في السير إلى الكمال، ولا يمكن بلوغه إلا إذا كان الولي في حضرته حصرًا.

ثانيًا: الولاية عند ابن عربي:

1. ولاية آدم وولاية الخاتم:

لقد كان للولاية في الرؤية العرفانيّة لمحيي الدين ابن عربي (1164م - 1240م) مركزٌ محوريّ. فقد نظّر ابن عربي لمسألة الولاية ابتداءً من الولاية الأسمائيّة وظهورها في خاتم الأنبياء؛ انطلاقًا من قصّة آدم وسبب تقدّمه على الملائكة؛ حيث بيّن الله تعالى ذلك «بقوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[1]؛ يعني الأسماء الإلهيّة التي توجّهت على إيجاد حقائق... ومن جملتها الأسماء الإلهيّة التي توجّهت على إيجاد الملائكة... ثمّ أقام المسمّين بهذه الأسماء؛ وهي التجلّيات الإلهية... فقال للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[2]؛ يعني الصور التي تجلّى فيها الحقّ، فقالت: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾[3]... فقال لآدم: (أنبئهم بأسمائهم الذين عرضناهم عليهم)، فأنبأ آدم الملائكة بأسماء تلك التجّليات.. فأولئك هم عالم آدم كلّهم.. ثمّ قال لهم: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾[4] سجود المتعلّمين للمعلّم... فلآدم -هنا- لام العلّة والسبب؛ أي من أجل آدم سجود شكر... فنال التقدمة عليهم... فما ظهرت هذه الحقيقة في أحد من البشر إلا في محمد ﷺ...»[5].

وبهذا المعنى تولّى الله آدم بثلاث مواهب: الأولى: تولّيه بأن صنعه بيديه، والثانية: تعليمه الأسماء ومسمّياتها التي لم تعلم بها الملائكة،

(1) سورة البقرة، الآية 31.
(2) سورة البقرة، الآية 31.
(3) سورة البقرة، الآية 32.
(4) سورة البقرة، الآية 34.
(5) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص71-72.

والثالثة: بأنْ جعله خليفة، والمقصود النيابة عن الحقّ في أرضه. وهذا المقام الولايتي لا يكون إلا لمن وُهب مرتبة التقدّم وإنفاذ الأمر[1]. ولذلك ذكروا في توصيف الأولياء بأنّهم «الذين تولاهم الله بنصرته في مقام مجاهدتهم الأعداء الأربعة: الهوى، النفس، الدنيا، والشيطان... إنّ أنبياء الأولياء مقامهم من الحضرات الإلهيّة: الفردانيّة، والاسم الإلهيّ الذي تعبّدهم: الفرد، وهم المسمّون: الأفراد؛ فهذا هو مقام نبوّة الولاية لا نبوّة الشرائع»[2].

ثمّ إنّ كمال هذا المقام هو السبب في ختم النبوّة، وغايته استمرار الولاية في ختم يشبهه. أمّا السبب؛ فلأن الدنيا لها ابتداء وانتهاء، فاقتضى ذلك أنّ الأشياء المتّصفة بها لها بدء وختم، منها ختم الله لتنزيل الشرائع بشرع محمد، فهو خاتمهم، ومنها الولاية العامّة، بدأت في آدم وختمت بعيسى، فأشبه الختم حينئذ البدء؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾[3]. لكنْ «لمّا كانت أحكام محمد عند الله تخالف أحكام سائر الأنبياء والرسل في البعث العامّ... وختمت به النبوّة؛ عاد حكم كلّ نبيّ بعده حكم وليّ، فأنزل في الدنيا من مقام اختصاصه، واستحقّ أن يكون لولايته الخاصّة ختم يواطئ اسمه اسمه ﷺ»[4].

هذه الموهبة التي أعطيت لخاتم النبوّة هي السبب في سيادته على الأنبياء والأولياء. واستحقّ بها وصف الحقيقة المحمّديّة، وجوامع الكلم، والمقام المحمود الذي ترجع إليه جميع المقامات والأسماء في الدنيا بنعمة الولاية، وفي الآخرة بنعمة الشفاعة[5].

لذلك، كان الفرق بينه ﷺ وبين جميع الأنبياء هو «عين الجمعيّة»؛ لما تفرّق فيهم، فتكون نبوّة الجميع راجعة إليه؛ وكذا له الخلافة على الجميع؛ في الدنيا

(1) انظر: ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص67-68.
(2) م.ن، ص54.
(3) سورة آل عمران، الآية 59.
(4) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص51-52؛ وانظر: ج3، ص319.
(5) انظر: م.ن، ج2، ص 86-88.

باطنًا، وفي الآخرة ظاهرًا؛ لأنّه ﷺ حائز على ولاية لواء الحمد؛ وهي «أتمّ المحامد وأسناها وأعلاها مرتبة... لهذا، قال ﷺ: «**آدم فمَن دونه تحت لوائي**»»[1].

ويبدو تقرير معنى الظهور والبطون للولاية المحمّديّة موافقًا لتعريف ابن عربي لاسم الولي؛ حيث ذكر: «هو الذي يتولّى عباده الصالحين بأمور خاصّة فيختصّ بها المولى عليه؛ فيسمّى وليًّا. وقد جعل الله هذه اللفظة لعباده المختصّين به، فسمّاهم أولياء الله»[2].

2. الولاية والنبوّة:

إنّ مذهب ابن عربي في الولاية مضمَّن تحت أسماء كثيرة -إلى جانب اسم الولي-؛ أهمّها: «العارف»، «المحقِّق»، «الملامي»، «الوريث»، «الصوفيّ»، «العبد»، «الرجل».

ويلحظ شودكيفِتش (مؤلّف كتاب الولاية والنبوّة عند ابن عربي) أنّ ترتيب الفصول المتعلّقة بالأنبياء في كتاب فصوص الحكم لابن عربيّ لا يلتزم الترتيب التاريخيّ للأنبياء، فهو يتحدّث عن عيسى عليه السلام قبل أن يتحدّث عن سليمان عليه السلام، وحديثه عن سليمان يسبق الحديث عن داود عليه السلام. كما إنّ شودكوفيتش يلحظ شخصيّتين -وهما شيث وخالد بن سنان- لم ترِدا في القرآن؛ في حين أنّ ذا الكفل واليسع -وهما مذكوران في القرآن- غائبان عن كتاب ابن عربي. مضافًا إلى أنّ لقمان، -الذي يعطي اسمه لأحد فصول الفصوص- هو في الواقع القرآنيّ حكيم أكثر من كونه نبيًّا. ففي الفصّ المتعلّق بعزير[3] يقدّم ابن عربي عبارات واضحة عن العلاقة بين الولاية والنبوّة؛ حيث يقول: «إنّ الولاية هي الفلك المحيط العامّ، ولهذا لم تنقطع، ولها الإنباء العامّ؛ وأمّا نبوّة التشريع والرسالة

(1) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص88.

(2) ابن عربي، محيي الدين: كشف المعنى عن سرّ أسماء الله الحسنى، تحقيق: بابلو بينيتو، ط1، بيروت، مؤسّسة العروى الوثقى، 2008م، ص127؛ 168-169.

(3) الفصّ الرابع عشر «فصّ حكمة قدريّة في كلمة عزيريّة». (انظر: ابن عربي، محيي الدين: فصوص الحكم، تحقيق وتعليق: أبو العلا عفيفي، لا.ط، بيروت، دار الكتاب العربي، لا.ت، ج1، ص131).

فمنقطعة. وفي محمّد ﷺ قد انقطعت، فلا نبي بعده: يعني مشرِّعًا أو مشرَّعًا له، ولا رسول؛ وهو المشرّع»[1].

لكنّ النبوة قد انقطعت، وبانقطاعها امتنعت العبوديّة الكاملة التامّة على الأولياء، فلم يبقَ إلا اسم الوليّ، وهو اسم باقٍ وجار على عباد اللَّه؛ دنيا وآخرة، يختصّ به العبد دون الحق[2]. فيقتسمون إرث العلوم والأفعال والأحوال. وهكذا، فإنّ «العلماء ورثة الأنبياء»؛ ينطبق على الأولياء؛ فالأولياء هم ورثة الأنبياء.

ويخلص ابن عربي من ذلك إلى أنّ النبي إذا تكلّم بكلام خارج عن التشريع، فمن حيث هو ولي وعارف؛ لأنّ مقامه -من حيث هو عالم- أتمّ وأكمل من حيث هو رسول أو ذو تشريع. فـ «الرسول ﷺ -من حيث هو ولي- أتمّ من حيث هو نبيّ رسول، لا أنّ الولي التابع له أعلى منه... فمرجع الرسول والنبي المشرّع إلى الولاية والعلم»[3].

ولكنّ العلاقة بين النبوّة والولاية ليست بهذه البساطة عند ابن عربي، فعلى الرغم ممّا تقدّم، فإنّ ثمّة قضيّة عالقة؛ مفادها: أنّ الولاية تظهر شاملةً للنبوَّة وللرسالة، وهي أعلى في الشخص الذي يجمع هذه الصفات الثلاث؛ ومن جهة ثانية، نرى الأولياء تابعين للأنبياء، وارثين لهم، وبالتالي، فالنبوّة أعلى من الولاية، فالولاية بصورة أو بأخرى تمثّل صورة من صور التبعيّة للنبوّة[4].

ويحاول ابن عربي أن يوضّح هذه العلاقة بشكل أجلى في كتابه الفتوحات المكّيّة؛ حيث يركّز على أنّ العلاقة بين النبوّة والولاية هي علاقة وراثة بشكل أساس. فالعلاقة يمكن تصوّرها على الشكل الآتي: «وإنْ كنت وليًّا؛ فإنّك وارث نبيّ، فما يجيء إلى تركيبك إلا بحظّك من

(1) ابن عربي، فصوص الحكم، م.س، ج1، ص134-135.
(2) انظر: م.ن، ص135.
(3) م.ن، ص135.
(4) انظر: شودكوفيتش، علي: الولاية والنبوّة عند الشيخ الأكبر ابن عربي، ترجمة: أحمد الطيّب، لا.ط، المغرب، دار القبّة الزرقاء، لا.ت، ص57.

الورث ونصيبك»[1]؛ ذلك أنّه «لا يرث أحد نبيًّا على الكمال؛ إذ لو ورثه على الكمال، لكان هو رسولًا مثله، أو نبيّ شريعة تخصّه»[2].

ومن هنا، فإنّ ثمّة عناصر تشترك فيها النبوّة مع الولاية يوضّحها ابن عربي في رسالة الأنوار[3]؛ حيث يذكر أنّهما تشتركان في ثلاثة عناصر: الأوّل في العلم من غير تعلّم كسبي، والثاني في الفعل بالهمّة فيما جرت عليه العادة ألا يفعل إلا بالجسم أو لا قدرة للجسم عليه، والثالث في رؤية عالم الخيال في الحسّ. وعليه، فإنّ النبوّة والولاية تفترقان بمجرّد الخطاب؛ فمخاطبة الولي غير مخاطبة النبيّ، ويقتضي ذلك أن تكون معارج الأنبياء غير معارج الأولياء، فمعارج الأنبياء بالنور الأصليّ؛ فيما معارج الأولياء بما يفيض من النور الأصلي[4].

إنّ تبعيّة الولي للنبيّ في غير الشخص الواحد تتّضح أكثر في الرسالة نفسها؛ حيث يصرّح ابن عربي أنّ كلّ ولي لله تعالى يأخذ ما يأخذه بوساطة روحانيّة نبيّه الذي هو على شريعته، وهو يشهد من ذلك المقام[5]. وربّما من هنا نستطيع أن نفهم كيف إنّ بعض الأولياء قد يكونون أفضل من بعض الأنبياء، فباعتبار تبعيّة الولي للنبوّة الخاتمة المحمّديّة، قد تكون ولايته أعظم من نبوّة بعض الأنبياء، كما إنّ ذلك يحدّد التفاوت بين الأولياء أنفسهم بلحاظ روحيّة النبيّ الذي يأخذ منه.

3. الولاية العامّة والولاية الخاصّة وختمهما:

اعتبر ابن عربي في فتوحاته أنّ كلّ نعت إلهيّ يكون عامّ التعلّق بالضرورة، ما عدا بعض النعوت؛ مثل: «نعت الولاية؛ لا ينسبه الله لنفسه؛

(1) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج4، ص398.
(2) م.ن، ج2، ص80.
(3) انظر: ابن عربي، محيي الدين: رسالة الأنوار (مطبوعة ضمن رسائل ابن عربي)، ط2، بيروت، دار إحياء التراث العربي؛ مؤسّسة التاريخ العربي، 2002م.
(4) انظر: م.ن، ص136.
(5) انظر: م.ن.

إلا بتعلّق خاصّ للمؤمنين خاصّة، والصالحين من عباده؛ وهو ذو النصر العامّ في كلّ منصور. ولمّا كان نعتًا إلهيًّا هذا النصر المعبّر عنه بالولاية، وتسمّى سبحانه به؛ وهو اسمه: الولي، وأكثر ما يأتي مقيّدًا: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[1]... هذا لسان الخصوص [أمّا] لسان العموم، فالولاية من الله عامّة في مخلوقاته؛ من حيث هم عبيده، وبهذه الولاية تولاّهم في الإيجاد...»[2]، كما تولاهم بإنزال الشرائع المبيّنة لمصالح عالمي الشهادة والغيب. وهذا معنى أنّ ولاية الله عامّة التعلّق. وهي ولاية الحقّ أو ولاية الولاية الكونيّة على الخلق، والولاية البشريّة، وقسم من هؤلاء لهم ولاية النصرة التي هي «قبول بعض أحكام الأسماء الإلهيّة... بمجرّد أفعالهم وما يظهر في أكوانهم، لكونهم قابلين لآثار الأسماء فيهم... وهذه الولاية في أصحاب الأحوال أظهر في العامّة من ظهورها في أصحاب المقامات، وهي في أصحاب المقامات في الخصوص أظهر من ظهورها في أصحاب الأحوال، ولكنّ مدركها عسير... فالحقّ لأصحاب المقامات من الأولياء مطيع ولكلامهم سميع لهم جميع المقامات والأحوال»[3].

ويمكن القول: إنّ ابن عربي قد ربط النبوّة بالولاية، وأعطى حكم أحدهما للآخر، وإنِ اختلفا في كون أحدهما (الولاية) باطنًا للأخرى (النبوّة)، فكلاهما عبارة عن «مرتبة وجوديّة لها خصائص مميّزة تتحقّق في الأنبياء المرسلين، والأنبياء غير المرسلين، والأتقياء من عامّة المسلمين»[4].

هذا الارتباط بين النبوّة والولاية نجده يسري في تقسيمات النبوّة أيضًا، حيث قسّم ابن عربي النبوّة إلى عامّة وخاصّة. أمّا النبوّة العامّة فهي عبارة عن الإنباء الإلهيّ والإنزال الربّاني أو التنزّل الملكيّ، وبهذا الاعتبار هي نبوّة غير منقطعة، وتستمرّ في الظهور عن طريقين: الولاية، والوراثة. إنّ ميزة

(1) سورة البقرة، الآية 257.
(2) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص243-244.
(3) م.ن، ص249.
(4) الحكيم، سعاد: المعجم الصوفيّ، ط1، بيروت، دندرة للطباعة والنشر، 1981م، ص1041.

هذه النبوّة وأهم خصائصها أنّها دون تشريع؛ بل يحكمها شرع آخر الأنبياء وخاتمهم؛ أي محمدﷺ. وهنا نرى ابن عربي يطلق على هذه النبوّة أسماء مختلفة ومتعدّدة تختلف باختلاف الحيثية. فقد يسمّيها: النبوّة الباطنة، ونبوّة العموم، ونبوّة عامّة، ونبوّة الولي، والنبوّة المطلقة. وعلى أيّ حال، فإنّ هذه النبوّة عند ابن عربي هي نبوّة غير الأنبياء من الأولياء والورثة[1].

إذًا، فإنّ النبوّة العامّة لا تنحصر أجزاؤها، «ولا يضبطها عدد، فإنّها غير مؤقّتة، لها الاستمرار دائمًا؛ دنيا وآخرة...»[2].

وهذا المعنى العامّ للنبوّة يمكن ملاحظة أنّه يساوي الولاية؛ ولذلك قال ابن عربي: إنّ الولي قد يكون بشيرًا ونذيرًا، ولكن لا يكون مشرّعًا؛ لأنّ الرسالة والنبوّة والتشريع قد انقطعت[3]. وقد يظهر أنّ النبوّة العامّة تساوي الولاية في كلام ابن عربي، عند حديثه عن درجات الولاية؛ حيث يقول: «ومن درجاتها: النبوّة والرسالة. فينالها بعض الناس. وأمّا اليوم فلا يصل إلى درجة النبوّة -نبوّة التشريع- أحد؛ لأنّ بابها مغلق. والولاية لا ترتفع دنيا وآخرة...»[4].

وبهذا يظهر أنّ النبوّة الخاصّة أو النبوّة المقيّدة هي نبوّة التشريع وبابها مغلق[5]؛ حيث صرّح الشيخ الأكبر بأنّ «الولاية نبوّة عامّة. والنبوّة التي بها التشريع نبوّة خاصّة»[6].

وفق هذا التقسيم للنبوّة، وطالما أنّ الولاية هي باطن النبوّة، يمكننا أن نظفر بتقسيم الولاية أيضًا إلى عامّة وخاصّة.

إنّ أهمّ ما أثار لغطًا عند بعضهم، ودفع ابن عربي إلى إيضاح الفرق بين الولاية والنبوّة، هو ما قد توهّمه بعضهم من أنّ كون الولاية باطن

(1) انظر: الحكيم، المعجم الصوفيّ، م.س، ص1041.
(2) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص217.
(3) انظر: م.ن، ص376.
(4) م.ن، ج3، ص101.
(5) م.ن، ص513.
(6) م.ن، ج2، ص24.

النبوّة يستلزم أنّ الوليّ أفضل من النبيّ؛ وذلك استدعى ثورة الفقهاء على ابن عربي، سبقتها ثورتهم على الحكيم الترمذي الذي كان أوّل من كتب في الولاية؛ ما استلزم إيضاحات متكرّرة من الشيخ الأكبر أنّ المقصود من الأفضليّة هذه هي أفضليّة في الشخص الواحد؛ أي أنّ ولاية النبي أفضل من نبوّته؛ لأنّ طور الولاية بنفسها أفضل من طور النبوة، بل هو فوقه، وإنْ كان الولي في طريقه يحتاج إلى النبي[1].

فصفة الولاية في شخص الرسول أو النبيّ تستمرّ أبديّة، في حين أنّ فعل رسالته أو نبوَّته ينتهيان بانتهاء العالم؛ لذلك كان اسم الوليّ من أسماء الله دون النبيّ.

إذًا، مقابل النبوّة العامّة والخاصّة سنجد ولاية عامّة وخاصّة. وهذه الأخيرة أطلق عليها ابن عربي اسم الولاية المحمّديّة، وقد جعل لكلّ ولاية ختمًا.

إنّ الولاية العامّة هي ولاية الرسل والأنبياء، فيما الولاية الخاصّة هي ولاية الأولياء. ويوضّح هذا المعنى الشيخ الأكبر بقوله: «ثمّ ينزّله وليًّا خاتم الأولياء في آخر الزمان، يحكم بشرع محمد ﷺ في أمّته، وليس يختم إلا ولاية الرسل والأنبياء، وختم الولاية المحمّديّ يختم ولاية الأولياء؛ لتتميز المراتب بين ولاية الوليّ وولاية الرسل...»[2].

وأمّا ختم الولاية العامّة؛ فهو لنبي الله عيسى عليه السلام، حسب نصّ ابن عربي الذي سيأتي ذكره، لكنْ قبل الإتيان بهذا النصّ، فإنّ السؤال الذي يبدو ملحًّا هنا هو: كيف يكون عيسى عليه السلام خاتمًا للولاية العامّة -والتي قلنا إنّها تساوي النبوّة العامّة، وهي نبوّة دون تشريع- في وقت أنّ عيسى عليه السلام هو نبيّ مع شريعة؟

كان يمكن لهذا السؤال أن يكون إشكاليًّا لو أنّ ابن عربي لحظ ولاية

(1) انظر: الآملي، حيدر: المقدّمات من كتاب نصّ النصوص، تصحيح وتحقيق: هنري كوربان؛ عثمان يحيى، ط1، بيروت، مؤسّسة التاريخ العربي، 2005م، ص170.
(2) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج4، ص195.

عيسى عليه السلام من حيث إنّها باطن نبوّته؛ بوصفه نبي تشريع، أي قبل رفعه من الله. لكنّ الواقع أنّ ابن عربي إنّما اعتبر عيسى عليه السلام خاتمًا للولاية العامّة من حيث إنّه سيكون آخر الأولياء؛ بلحاظ عودته في آخر الزمان. وقد ذكر ابن عربي هذا المعنى في النصّ نفسه الذي حدّد فيه أنّ عيسى عليه السلام هو خاتم للولاية المطلقة. يقول ابن عربي: «الختم ختمان: ختم يختم الله به الولاية، وختم يختم الله به الولاية المحمّديّة. فأمّا ختم الولاية على الإطلاق فهو عيسى عليه السلام؛ فهو الوليّ بالنبوّة المطلقة في زمان هذه الأمّة، وقد حيل بينه وبين نبوّة التشريع والرسالة، فينزل في آخر الزمان وارثًا خاتمًا لا ولي بعده بنبوّة مطلقة»[1]. والسبب واضح؛ فعودة عيسى عليه السلام في آخر الزمان تكون بعد أن ظهر النبي محمد ﷺ بجسده، وحيث إنّه ﷺ خاتم الأنبياء؛ فلا نبوّة خاصّة بعده، فيكون عيسى تابعًا لمحمد ﷺ لا محالة، ولا مكان لشرعه هنا. وهذا معنى قول الشيخ الأكبر: «وقد حيل بينه وبين نبوّة التشريع»، والذي حال بينه وبين نبوّة التشريع هو ظهور النبوّة الخاتمة، وبهذا فإنّ لعيسى ختم الولاية العامّة؛ بما هي نبوّة عامّة.

وأمّا الولاية الخاصّة أو المقيّدة، والتي يطلق عليها ابن عربي اسم الولاية المحمّديّة، فقد وقع الخلاف حول هويّة خاتمها من وجهة نظر ابن عربي.

ويُجمِع تلامذة ابن عربي على أنّ شيخهم الأكبر هو خاتم الولاية المحمّديّة. ومع غضّ النظر عن كون الخاتم هو ابن عربي أو غيره -وسنأتي على مناقشة هذه القضيّة- فإنّ اعتبار كون خاتم الولاية المحمّديّة -الذي قال ابن عربي أنّه عُرّف به- هو خاتم النبوّة المطلقة قد يواجه إشكالين؛ هما:

الأوّل: إنّه يتعارض مع ما سبق من كون خاتم النبوّة المطلقة هو عيسى عليه السلام.

لمّا كانت الولاية العامّة هي النبوّة العامّة (أي المطلقة)؛ فإنّ ذلك يقتضي أنّ هذا الخاتم الذي تحدّث عنه ابن عربي لا ينبغي أن يكون بعده

(1) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص49.

نبوّة مطلقة، لكنّه قال إنّ عيسى عليه السلام هو نبيّ بالنبوّة المطلقة في ظهوره بآخر الزمان؛ بسبب حكم الزمان عليه، وظهوره بعد محمد خاتم النبوّة المقيّدة، وهي التي عبّر عنها ابن عربي أنّه حِيل بين عيسى وبينها. فتبقى لعيسى نبوّة مطلقة في آخر الزمان، لا تشريع فيها؛ لتبعيّته لخاتم الأنبياء.

وبتعبير آخر: كيف يمكن التوفيق بين عبارتي ابن عربي: الأولى يقول فيها عن عيسى عليه السلام: «وارثًا خاتمًا لا ولي بعده بنبوّة مطلقة». والثانية يقول فيها عن خاتم الولاية المحمّديّة الذي ظهر قبل الظهور الذي سيكون لعيسى في آخر الزمان: «حتى رأيت خاتم الولاية منه؛ وهو خاتم النبوّة المطلقة»؟

فهل هذا من التناقض؟ كان يمكن اعتبار ذلك من التناقض لو أنّ ابن عربي قصد بالختم الختم الزمانيّ، لكنّ الختم ليس ختما زمانيًّا، بل هو «استيفاء مقام العيان»؛ حسب نصّ الشيخ الأكبر في كتابه «عنقاء مغرب»[1]. وبتعبير لابن عربي نفسه؛ فإنّ الخاتم هو «الحدّ والنهاية... فلا ينبغي لأحد من بعده الظهور بمثل ما ظهر به»[2].

إذًا، فالختم هو مقام يصل إليه الوليّ لا يصل إليه أحد بعده أبدًا، وهو غير الختم الزمانيّ الذي يعني الخاتم الذي يأتي أخيرًا.

نعم؛ يبقى إشكالٌ واحدٌ لم أرَ أحدًا قد تعرّض له فيما اطّلعت عليه؛ ومفاده: إنّ كلام ابن عربيّ عن النبوّة المطلقة التي هي نبوّة غير المرسلين من أصحاب الشرائع، والنبوّة المقيّدة المخصوصة بالأنبياء أصحاب الشرائع، يفضي إلى القول إنّ ابن عربي لا يمانع من ظهور أنبياء بعد النبي محمد ﷺ، لكنْ بلا شريعة، ولا بدّ له من أن يكون تابعًا للشريعة الخاتمة. وهذا مقتضى كلامه في ختم الولاية؛ سواء المطلقة منها أو المقيّدة.

(1) انظر: ابن عربي، محيي الدين: عنقاء مغرب في ختم الأولياء وشمس المغرب، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009م، ص91.

(2) ابن عربي، محيي الدين: بلغة الخواصّ، صورة مخطوطة، ورقة رقم53.

ومهما يكن من أمر، فإذا كان ختم الولاية المطلقة هو عيسى عليه السلام، فقد وقع الاختلاف بين شرّاح ابن عربي في ختم الولاية المحمّديّة؛ بين قائل إنّ ابن عربي قصد به نفسه؛ فهو خاتم الولاية المحمّديّة، وبين قائل إنّه قصد غيره؛ وإنْ لم يُفصِح عن اسمه.

ولكي ندرك سبب وقوع الاختلاف هذا؛ يلزم أن ننظر إلى النصوص التي أشار فيها ابن عربي إلى ختم الولاية المحمّديّة:

- النصّ الأوّل: «وللولاية المحمّديّة المخصوصة بهذا الشرع المنزّل على محمد ﷺ ختم خاصّ هو في الرتبة دون عيسى عليه السلام؛ لكونه رسولًا، وقد ولد في زماننا، ورأيته أيضًا، واجتمعت به، ورأيت العلامة الختميّة التي فيه، فلا ولي بعده؛ إلا وهو راجع إليه»[1].

- النصّ الثاني: «وأمّا ختم الولاية المحمّديّة؛ فهي لرجل من العرب من أكرمها أصلًا ويدًا؛ وهو في زماننا اليوم موجود، عرِّفت به سنة خمس وتسعين وخمسمائة، ورأيت العلامة التي له قد أخفاها الحقّ فيه عن عيون عباده، وكشفها لي بمدينة فاس؛ حتّى رأيت خاتم الولاية منه؛ وهو خاتم النبوّة المطلقة، لا يعلمها كثير من الناس، وقد ابتلاه الله بأهل الإنكار عليه في ما يتحقّق به من الحقّ في سرّه من العلم به»[2].

- النصّ الثالث: «أنا ختم الولاية دون شك *** لورث الهاشمي مع المسيح»[3].

وعلى الرغم من أنّ النصّ الثالث نصّ صريح من الشيخ الأكبر أنّه هو خاتم الولاية، فإنّ العبارات التي وردت في النصّين الأوّل والثاني قد أثارت اللبس حول هوية الخاتم. ففي النصّ الأوّل ذكر ابن عربي أنّه رآه واجتمع به. وفي النصّ الثاني استعمل عبارة «عُرِّفت به»؛ وهي بلا شكّ عبارة لا تنفي أن يكون المقصود به هو نفسه، إذ إنّ كلمة «عُرِّفت به» قد يراد بها أنّه لم يكن يعرف

(1) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج1، ص185.
(2) م.ن، ج2، ص49.
(3) م.ن، ج1، ص244.

أنّه هو الختم إلى أن رأى العلامة التي دلّت على ذلك. كما إنّ النصّ الثاني يحوي كلمة «أكرمها أصلًا ويدًا»؛ وربّما ذلك إشارة إلى نفسه أيضًا، بلحاظ نسب ابن عربي الذي يرجع إلى حاتم الطائي، ولعلّ هذه الإشارة ممّا لم يلتفت إليها كثيرون، ويمكن ربطها بما جاء في ديوان ابن عربي؛ عندما قال:

«لأنّني حاتميّ الأصل ذو كرم من طيء عربيّ عن أب فأب»[1].

وخلاصة الكلام: أنّ ختم الولاية العامّة هو لعيسى عليه السلام، فيما ختم الولاية المحّمديّة لابن عربيّ نفسه. نعم، تبقى نقطة تحتاج إلى بحث مستقلّ ومعمّق تتعلّق برأي ابن عربي بالإمام المهدي عليه السلام، والنصوص التي يبدو أنّه تمّ التعديل فيها بين طبعة وأخرى من كتاب الفتوحات المكّيّة، ومقارنتها بما جاء في كتاب عنقاء مغرب. وهي، على أيّ حال، نقطة خارج إطار هذا البحث.

4. حال ولاية الرسالة ومقامها في القطب:

ومن هذه المقامات النبويّة والأحوال الأسمائيّة للحقّ، خلص ابن عربي إلى «أنّ الولاية هي المحيطة العامّة، وهي الدائرة الكبرى، فمن حكمها أن يتولّى الله مَنْ شاء من عباده بنبوّة، وهي من أحكام الولاية، وقد يتولاه بالرسالة؛ وهي من أحكام الولاية»[2].

ومن خلال محوريّة ولاية النبوّة والرسالة ظهر في أدب التصوّف ما سمّي بالقطب؛ وهو منزل موزّع بين الأنبياء والأولياء على حسب مرتبتهم من الإمامة، وقد تحقّق القطب في أربعة من الأنبياء؛ وهم «محمّد وإبراهيم وإسماعيل وإسحق. ومن الأولياء اثنان؛ وهما: الحسن والحسين سبطا رسول الله... وما من قطب إلا وله اسم يخصّه زائد على الاسم العامّ الذي هو عبد الله؛ سواء كان القطب نبيًّا في زمان النبوّة، أو وليًّا في زمان شريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم... وكان الحسن والحسين رضي الله عنهما، أمكن الناس

(1) ابن عربي، محيي الدين: الديوان الأكبر، القاهرة، دار الطباعة العامرة (بولاق)، 1271هـ.ق، ص259.
(2) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص256-257.

في هذا المقام من غيرهما؛ ممّن اتّصف به»[1]. فأولى مراتب الولاية هي مرتبة القطب، وتليها الإمامة، ثمّ مرتبة الأوتاد، ثمّ الأبدال[2].

ويظهر من جملة آراء أعلام التصوّف أنّ الطريق إلى الولاية هو «العلم اللدنّي»؛ باعتباره أصحّ وأحكم من العلوم الكسبيّة. وموضوع الولاية هو الفيض والتجلّي والكشف والكرامات، فكلّ ما يتجلّى لهم وينكشف يسمّونه «فتوحات العارفين والواصلين» إلى مقام الولاية المحمّديّة، الواسطة في حقيقة الطاعة والقرب من الحقّ، فيكون الولي عندهم هو من توالت طاعته وتحقّق قربه واتّصل مدده، لذا ورد في كتب محقّقيهم أنّ «معنى الولي يُحتمل أمران: الأوّل: أن يكون فعيل مبالغة من الفاعل، ويكون معناه: مَن توالت طاعته من غير تخلّل معصية. والثاني: يجوز أن يكون بمعنى مفعول، وهو الذي يتولّى الحقّ حفظه على الإدامة والتوالي»[3].

ثالثًا: الولاية عند السيّد حيدر الآملي:

يمكن فهم معنى الولاية والإنسان الكامل عند أحد أهمّ المؤلّفين في العرفان الشيعيّ؛ وهو السيّد حيدر الآملي (1320 م - بعد سنة 1380م) من محاولة المقارنة والتوليف الذي نظر له بين التصوّف والتشيّع، والاستفادة ما أمكن من تأمّلات المذهبين في مسائل النبوّة والولاية[4].

1. الولاية والمراتب الثلاث:

وهذه الحقيقة المشتركة بينهما (النبوّة والولاية) لا يتمّ الوصول إليها، بنظر الآملي، إلا بإلهام ربوبيّ ولطف إلهيّ، بعد «مشاهدة حقيقة الطائفتين،

(1) الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص571؛ وانظر: ابن عربي، محيي الدين: مواقع النجوم، تحقيق: محمد خواجوى، ط1، طهران، انتشارات مولى، 1433هـ.ق، ص7.

(2) انظر: الزين، سميح عاطف: الصوفية في نظر الإسلام، ط5، القاهرة، دار الكتاب المصري، 2003م، ص173-174.

(3) القشيري، الرسالة القشيريّة، م.س، ص239-241.

(4) egade: Cobin.H, Histoie de la philosophie islamiue, v1, p275, Pais, Gallimad, 1986. Et: Cobin.H, en islam ianien, v3, p197. Pais, Gallimad, 1979, et t3, Ch1, p178- 190.

وتوجّه كلّ واحدة منهما إلى النقطة الحقيقيّة التوحيديّة»؛ كتوجّه الخطوط من الدائرة المحيطة إلى النقاط المركزيّة[1].

وفي هذا السياق نعثر على تعريفات الولاية في مناسبات عدّة؛ منها: أنّ الولاية من مقتضيات مراتب التوحيد الثلاث: الذاتيّ، الصفاتيّ، والأفعاليّ؛ حيث ورد أنّ «الولاية عبارة عن مشاهدة ذاته وصفاته وأفعاله في مظاهر كمالاته ومجالي تعيّناته بعين بصيرته، بعد فنائه فيه، وبقائه به؛ وهذا عين الحقيقة»[2].

وفي مورد آخر هي «قيام العبد بالله، وتبدّل أخلاقه بأخلاقه، وتحقيق أوصافه بأوصافه؛ حيث يكون علّته علمه، وقدرته قدرته، وفعله فعله»[3].

فإذا كان مدرك المعرفة النبويّة هو العلم بالحقائق الإلهيّة، ومدرك الشريعة هو الكشف عن هذه الحقائق، فإنّ الولاية هي العلم بـ «معرفة الذات والصفات والأسماء بالذات؛ أي الاطّلاع الحقيقيّ الذاتيّ، دون العقليّ العلميّ، والكشفيّ الذوقيّ»[4].

2. أفضليّة جهة الولاية:

وعلى هذا، فالأكمليّة في الولي عند الآملي -تبعًا لابن عربي- هي من جهة الجمع بين النبوّة والشريعة والولاية، حيث لا نبوّة من دون ولاية؛ كما لا شريعة من دون نبوّة. وكلا النبوّة والولاية يتضمّنان التصرّف في الكون؛ غاية الفارق أنّ النبيّ «يتصرّف في الخلق بالحقّ؛ إلهامًا وكشفًا، فهو بهذا متصرّف في الباطن [باعتباره وليًّا]، والولاية هي التصرّف في الخلق بالحقّ

(1) انظر: الآملي، حيدر، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، تدقيق: سيّد جواد طباطبائي، تقديم: هنري كربين؛ عثمان يحيى، ط1، بيروت، مؤسّسة التاريخ العربيّ، 2005م، ص7؛ 611-615.

(2) الآملي، حيدر: تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، تحقيق: محسن الموسوي التبريزي، ط1، قم المقدّسة، المعهد الثقافيّ نور على نور، 1422هـ.ق، مج3، ص24-25.

(3) الآملي، حيدر: نص النصوص في شرح الفصوص، تحقيق وتقديم: هنري كوربان؛ عثمان يحيى، ط2، طهران، المعهد الثقافي، 1988م، ص167.

(4) م.ن، ص170.

على ما هم عليه من الاستعداد والقابليّة، ومأمورون به من حيث الباطن والإلهام دون الوحي»[1].

وبهذا، يمكن فهم كيف تكون الولاية ظاهرة على النبوّة، وأشرف منها؛ للفارق البيّن بين تصرّف الظاهر بالشريعة لدى النبوّة، وتصرّف الباطن بالحقيقة. ومعلوم أنّ الحقيقة أعلى مرتبة من ظاهر الشريعة، «ومن هنا قالوا: إنّ الولاية أعظم من النبوّة، وإنْ لم يكن الوليّ أعظم من النبي»[2]؛ لأنّ النبيّ محصّل لمرتبة الولاية -أيضًا-، وإنْ كانت بالقوّة، وهي دائمة الوجود، في حين أنّ درجة الشريعة والرسالة منقضية الوجود.

ومع ختم نبوّة التشريع لا يعقل أن تستمرّ نبوّة التبيين؛ إلا في الوليّ الوارث لها مباشرة من خاتم النبوّة، أو من الله خير الوارثين؛ ليكون بها أرفع؛ لأنّها صفة من صفات الحقّ مضافة إلى الوليّ، وبهذا المعنى يصحّ الكلام عن أنّ نبوّة التبيين هي جوهر الولاية؛ لأنّ «النبوّة صفة الخلق، والولاية صفة الحقّ مضافة إلى الخلق، ولهذا يطلق عليه تعالى اسم الوليّ دون النبي؛ كما في قوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[3]»[4].

وكلام الآملي جاء قريبًا من كلام ابن عربي الذي اعتبر أنّ «للأولياء في هذه النبوّة مشرب عظيم... فالوليّ لا يأخذ النبوّة من النبي؛ إلا بعد أن يرثها الحقّ منهم، ثمّ يلقيها إلى الوليّ؛ ليكون ذلك أتمّ في حقّه؛ حتّى ينتسب في ذلك إلى الله لا إلى غيره، وبعض الأولياء يأخذونها وراثة عن النبي»[5].

وبهذا، يستقرّ في العقل والنقل أنّ الولاية باطن النبوّة بالفارق السابق؛ لأنّ دائرتها أشدّ من دوائر النبوّة المختلفة في الإحاطة، وهذا هو الداعي إلى انقسامها إلى عامّة وخاصّة؛ فالأولى مرّت الإشارة إليها من

(1) الآملي، نصّ النصوص في شرح الفصوص، م.س، ص170.
(2) م.ن، ص169.
(3) سورة البقرة، الآية 257.
(4) الآملي، نص النصوصّ في شرح الفصوص، م.س، ص180.
(5) ابن عربي، الفتوحات المكّيّة، م.س، ج2، ص250.

حيث هي رسالة وهداية وتصرّف تشريعي في الخلق، والخاصّة هي غاية النظر ومصبّ محور الولاية المعبّر عنها «بفناء العبد في الخلق، فالوليّ هو الفاني فيه، الباقي به، وليس المراد بالفناء هنا انعدام عين العبد مطلقًا، بل المراد منه فناء جهة البشريّة في الجهة الربوبيّة... والعبد مبدأ لأفعاله وصفاته قبل الاتّصاف بمقام الولاية من حيث البشريّة، وبعد اتّصافه بها هو مبدؤها من حيث الجهة الربّانيّة... وهذا الفناء موجب لأنْ يتعيّن العبد بتعيّنات حقّانيّة وصفات ربّانيّة مرّة أخرى، وهو البقاء بالحقّ، فلا يرتفع التعيّن منه مطلقًا،... ولمّا كانت الولاية أكبر حيطة من النبوّة وباطنها؛ شملت الأنبياء والأولياء... ولا نهاية لكمال الولاية، فمراتب الأولياء غير متناهية»[1].

وبهذا تتّضح شبهة تفضيل مطلق الولاية المتحقّقة في أيّ عبد على النبوّة والرسالة، وأنّ مراد هؤلاء الأعلام هو تفضيل ولاية النبي والرسول على مرتبة نبوّته ورسالته، فكأنّ النبوّة -هنا- برزخ بين مقامي الولاية والرسالة، والولاية محيطة بمقامي النبوّة والرسالة.

3. مراتب الولاية عند الآملي:

جعل الآملي الولاية على سبع طبقات؛ هي:

الأولى: رجال الله المستورين عن الناس؛ وهم ثلاثمائة.

الثانية: القائمون بمصالح العباد؛ وهم أربعون.

الثالثة: الأبدال؛ وهم سبعة.

الرابعة: الأشباح الذين قام بهم الوجود؛ وهم خمسة.

الخامسة: أوتاد الجهات الأربعة؛ وهم أربعة.

السادسة: الغوث والإمامان؛ وهم ثلاثة.

(1) قيصري، محمد داود: شرح فصوص الحكم، تحقيق: جلال الدين آشتياني، ط3، طهران، شوكت انتشارات علمي وفرمنكي، 1386هـ.ش، ص146-148.

السابعة: القطب الأعظم الذي يرجع الجميع إليه؛ لأنّه قطب الأقطاب ومصير العالم[1].

وهؤلاء الأولياء يتحقّقون في كلّ زمان معتدّ بين نبوّتين تشريعيّتين؛ من أجل أن تحصل الوراثة للأولياء عند موت النبيّ، وتستمر حتّى ظهور نبي بشريعة أخرى، وبوجود هؤلاء الأولياء ينتظم العالم ظاهرًا وباطنًا، أو صورة ومعنى.

وليس القطب عنده إلا هذا الإنسان الكامل، فالعالم لا يزال «محفوظًا؛ ما دام فيه الإنسان الكامل، ألا تراه إذا زال وفكّ من خزانة الدنيا؛ لم يبقَ فيها من اختزنه الحقّ فيها، وخرج ما كان فيها والتحق بعضه ببعض، وانتقل الأمر إلى الآخرة؛ فكان ختمًا أبديًّا»[2].

ولهؤلاء السبعة في المنظومة المعرفيّة للولاية صفة مشتركة؛ هي ولايتهم التكوينيّة على الأشياء، بمقتضى ما وُهبوا من القدرة على التصرّف والتدبير؛ بحكم أنّهم أرقى مصداق للحديث القدسيّ: «كنت سمعه وبصره»؛ فكانت شؤون الممكنات أمرًا ونهيًا بأيديهم؛ لتحقّقها بإذن الله في الخلاقة والنيابة، والوراثة[3].

ومرجع هؤلاء الأولياء من الطبقات المتقدّمة هم الأنبياء السبعة أصحاب الشرائع، والأئمّة الاثنا عشر الذين أودع كلّ نبي فيهم أسرار نبوّته وولايته وحقائق الكتاب المنزل عليه؛ ليكون ذلك الوحي حجّة على قومه بعده[4].

4. النبوّة والولاية السرمديّتين بين النبيّ ﷺ وعليّ عليه السلام:

ولعلّ هذا المقام للوليّ هو ما أشار إليه الآملي؛ بجهة اعتبار الإطلاق في النبوّة، الذي حاز به الولاية الأصليّة الحقيقيّة الممتدّة بين الأزل والأبد؛ وهو معنى قوله ﷺ: «**كنت نبيًّا؛ وآدم بين الماء والطين**». ومعنى الأصالة في

(1) انظر: الآملي، نص النصوص في شرح الفصوص، م.س، ص278.
(2) م.ن، ص279.
(3) م.ن، ص279.
(4) انظر: م.ن، ص287.

النبوّة؛ حيث يكون صاحبها مطّلعًا على استعداد جميع الموجودات؛ حسب ماهيّتها، فحينئذ يوسم بالخليفة الأعظم، والولي الأكبر، «وقطب الأقطاب، والإنسان الكبير، والآدم الحقيقيّ المعبّر عنه بالقلم الأعلى، والعقل الأوّل، والروح الأعظم... وصاحب هذا المقام هو مرجع الكلّ ومبدؤه، ومصدر الكلّ ومنشؤه... وهو المبدأ وإليه المنتهى... وإليه تنتهي جميع المراتب والمقامات... وباطن هذه النبوّة الولاية المطلقة. والولاية المطلقة هي عبارة عن حصول مجموع هذه الكمالات حسب الباطن في الأزل وإبقائها إلى الأبد؛ كقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**كنت وليًّا وآدم بين الطين والماء**»، وكقول النبي صلى الله عليه وآله: «**أنا وعليّ من نور واحد**»، وكقوله فيه: «**بُعث عليّ مع كلّ نبيّ سرًّا، ومعي جهرًا**»[1].

والفارق بينهما أنّ الولاية المطلقة تثبت للحقيقة المحمّديّة بالأصالة، ولعليّ بالوراثة، ولا تكون بعده إلا لذرّيّته المعصومين المنصوص عليهم بالإمامة والخلافة. وأمّا بقيّة الأنبياء والأولياء، فيحصل لهم هذان المقامان (أي الإمامة والخلافة) عن طريق الإرث من محمد صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام. فـ«القطبيّة الكبرى هي مرتبة قطب الأقطاب، وهي باطن نبوّة محمد، ولا تكون إلا لورثته؛ لاختصاصه عليه السلام بالأكمليّة. فلا يكون خاتم الأولياء [مطلقًا]؛ إلا عليّ باطن النبوّة.. وكذا خاتم الولاية [مقيّدًا] وهو الذي يبلغ به صلاح الدنيا والآخرة، ونهاية الكمال، ويختلّ بموته نظام العالم، والمهدي الموعود في آخر الزمان»[2].

وهذا بيان صريح في أنّ الولاية المطلقة لعليّ عليه السلام بوصفه أظهر مصداق بعد خاتم النبوّة؛ لقيام العبد بالحقّ بعد إفناء نفسه، وتولّي الحقّ إيّاه إلى أنْ وصل إلى مقام القرب والتمكين، مستفيدًا ممّا فصّله بعض أعلام التصوّف[3].

(1) الآملي، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، م.س، ص380-382.
(2) م.ن، ص384.
(3) انظر: قيصري، شرح فصوص الحكم، م.س، ص113.

5. ختم الولاية:

يظهر ممّا تقدّم الاختلاف الهامّ الذي يبدو بين الآملي وابن عربي في موضوع ختم الولاية. فإذا كان النبي عيسى عليه السلام هو خاتم الولاية العامّة عند ابن عربي، وابن عربي نفسه هو خاتم الولاية الخاصّة أو المحمّديّة، فإنّ للآملي رأيًا آخر؛ حيث يذهب إلى أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام هو خاتم الولاية المطلقة، فيما الإمام المهدي عجل الله فرجه -وهو الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإماميّة- له الخاتميّة المقيّدة.

على أنّ الآملي لم يخالف ابن عربي بمجرّد القول؛ بل قام بمناقشة أدلّة ابن عربي في محاولة لدحضها، ثمّ إثبات ختم الولاية حسب رأيه. فنراه -مثلًا- يقول حول رأي الشيخ الأكبر بختميّة عيسى عليه السلام للولاية المطلقة: «فثبوت هذا المعنى عند الشيخ -قدس الله سرّه- لا يخلو من وجوه ثلاثة: أن يكون بالنقل، أو بالعقل، أو بالكشف...»[1].

ولا يبطل الآملي دعوى أن يكون النقل قد دلّ على ختميّة عيسى عليه السلام للولاية المطلقة فحسب؛ بل يذهب إلى أنّ النقل قد دلّ على تبعيّة عيسى عليه السلام للإمام المهديّ عجل الله فرجه من جهة، ومن جهة ثانية؛ فإنّ النقل حافل بالإشارات والتصريحات عن مرتبة علي بن أبي طالب عليه السلام[2].

ولعلّ من أهمّ ما قدّمه الآملي من أدلّة في مناقشة الدليل النقليّ؛ هو كلامه المتعلّق بضرورة أن يكون خاتم الولاية هو «أعلم الخلق بالله، وأشرفهم بعد الختم للنبوّة المطلقة؛ كما أشار إليه الشيخ (ابن عربي) في فتوحاته في بيان المقام القطبي: (أنّ الكامل الذي أراد الله تعالى أن يكون قطبًا للعالم وخليفة الله فيه، إذا وصل للعناصر مثلًا متنزّلًا في السفر الثالث، ينبغي أن يشاهد جميع ما يريد أن يدخل تحته في الوجود من الأفراد الإنسانيّة إلى يوم القيامة. وبذلك الشهود أيضًا لا يستحقّ المقام

(1) قيصري، شرح فصوص الحكم، م.س، ص400.
(2) انظر: الآملي، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، م.س، ص400.

القطبيّ حتّى يعلم مراتبهم أيضًا). وعيسى -عليه السلام- ليس كذلك؛ لأنّ عليًّا -عليه السلام- أعلم منه وأشرف؛ بل عيسى محتاج إلى ولد من أولاده وخليفة من خلفائه، الذي هو المهدي -عليه السلام- كما مرّ»[1].

وأمّا الدليل العقليّ، فقد دلّ، حسب آملي، على أنّ عليًّا عليه السلام -حسب أوصافه- هو الأنسب والأولى بالختميّة من عيسى عليه السلام. ولإثبات مدّعاه انطلق الآملي من قول ابن عربي: «بأنّ النبوّة المطلقة والولاية المطلقة مخصوصتان بالحقيقة المحمّديّة؛ لأنّ للحقيقة المحمّديّة اعتبارين: اعتبار الظاهر؛ وهو المخصوص بالنبوّة، واعتبار الباطن؛ وهو مخصوص بالولاية». فختم الولاية، عند ابن عربي، حاصل للختم بالإرث الحقيقيّ؛ لأنّ خاتم «الرسل من حيث ولايته، نسبته مع الختم للولاية نسبة الوليّ الوارث الآخذ عن الأصل، المشاهد للمراتب، وهو حسنة من حسنات خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

ومن هذا الاستعراض لكلام ابن عربي، ينطلق الآملي ليفنّد كلام الشيخ الأكبر، معتبرًا أنّ خصوصيّة عيسى عليه السلام بمقام الختميّة المطلقة لا يخلو من وجهين: إمّا أن يكون بلحاظ النسبة المعنويّة بينه وبين النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وإمّا بلحاظ النسبة الصوريّة معه. ليخلص إلى نتيجة مفادها: أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام هو الأَولَى على كلى التقديرين[3].

ويتابع الآملي في مناقشة ابن عربي، ليصل إلى الدليل الكشفيّ، فيعتبر أنّه إنْ دلّ الدليل الكشفيّ عند ابن عربي على ختميّة عيسى عليه السلام، فقد دلّ الكشف عند غيره على ختميّة علي بن أبي طالب عليه السلام للولاية المطلقة، مفنّدًا بعض أقوال الشيخ الأكبر تارةً، ومستدلًا بكلامه على أنّ الختميّة لا تصحّ لعيسى عليه السلام تارةً أخرى[4].

(1) الآملي، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، م.س، ص402.
(2) م.ن، ص 407.
(3) انظر: م.ن، ص407.
(4) انظر: م.ن، ص413-431.

هذا في ما يتعلّق بختم الولاية العامّة أو المطلقة. وأمّا في ما يتعلّق بختم الولاية الخاصّة أو المقيّدة، فقد اعتمد الآملي المسلك نفسه؛ بمعنى أنّه استعرض أولًا أقوال ابن عربي، ثمّ ناقشها نقلًا، وعقلًا، وكشفًا؛ وصولًا إلى إثبات ما يريد إثباته، من أنّ ختم الولاية المقيّدة هو للإمام المهدي ﷺ.

وصحيح أنّ الدليل النقليّ لا يعوّل عليه في الاحتجاج بين الطرفين؛ نظرًا إلى اختلاف المشارب التي يأخذ منها كلّ طرف، لكنّ ما عمد الآملي إليه أنّه حاول قدر المستطاع أن يأتي بالدليل النقليّ المرويّ عند الجميع؛ ممّا اتّفق عليه. ومن جهة ثانية، فقد حاول استخدام كلام ابن عربي نفسه في أكثر من موضع؛ لإثبات مدّعاه، وبطلان ما ذهب إليه الشيخ الأكبر[1].

وأمّا الدليل العقليّ، فالعقل، عند الآملي، يحكم أنّ الإمام المهدي ﷺ الذي وصفه ابن عربي بكامل أوصاف العلم والفضل والمعجزات والمقامات والنسب الصوريّة والمعنويّة من النبيﷺ؛ هو أولى بالختميّة والإمامة والخلافة من الشيخ الأكبر نفسه[2].

ثّم أضاف الآملي دليلًا آخر؛ وهو العصمة، التي اعتبر أنّ العقل قد دلّ على وجوب أن يتحلّى بها الإمام الوليّ؛ وهي ثابتة للمهدي ﷺ، وليست ثابتة لابن عربي! كما إنّ الخاتميّة لا تكون إلا لشخص تقوم عليه الساعة، ولا يكون بعده مكلّف على وجه الأرض[3].

وأمّا الدليل الكشفيّ، فقد دلّ عند الآملي على الإمام المهدي ﷺ أيضًا، وهو ليس كشف الآملي نفسه فقط؛ بل كشف أرباب الكشوف التي وردت في تصانيفهم وكتبهم. وقد عدّ الآملي منهم كلًا من: الجنيد، وسعد الدين الحوئي، وصدر الدين القونويّ، والسري السقطيّ، ومعروف الكرخيّ، والشبلي، وتابعيهم[4]؛ مستدلًا بكلام عبد الـرزّاق الكاشاني الذي نقل

(1) انظر: الآملي، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، م.س، ص436-443.
(2) م.ن، ص443.
(3) انظر: م.ن.
(4) انظر: م.ن، ص446.

عنه قوله: «وكذلك خاتم الولاية؛ وهو الذي يبلغ به صلاح الدنيا والآخرة نهاية الكمال، ويختلّ بموته نظام العالم؛ وهو المهديّ الموعود في آخر الزمان»[1].

على أنّ الكشف لم يدلّ على ختميّة ابن عربي للولاية المقيّدة عند ابن عربي نفسه، حسب قول الآملي؛ بل دلّ عليه المنام وتعبيره عند من عبّره بالختميّة. والمنامات عند الآمليّ، تختلف من حيث الرؤيا والتعبير والأشخاص والأزمان وشرائطها المعتبرة لها[2].

خاتمة:

يمكن استنتاج أنّ هذه المقامات للولاية التي قرّرت في متون التصوّف والعرفان، تعود في منشئها إلى معنى القرب أو القربة التي هي غاية سرّ الولي، وشاعت في شروح المدرستين؛ بل نجدها حتى في بعض دراسات المستشرقين؛ حيث استفادوا أنّ الولاية في حقيقتها تعني القرب، وإنْ لم يكن هؤلاء الأولياء المقرّبين على مظهر وشخصيّة واحدة، وإنّما يظهر كلّ ولي بشخصيّة وعلم وعمل وحال مختلفة عن غيره من الأولياء. ويعود سبب اختلافهم إلى اختلاف شخصيّة الأنبياء؛ بناءً على أنّ الولي هو وارث لنبيّ معيّن في نمط عمله وحاله. كما استنتجوا أنّ الولي هو إنسان أولًا وآخرًا في مشاعره، وفي هذه الحال يكون في أعلى درجات القرب من الله ومن الناس في الوقت ذاته؛ اقتداءً بسيرة الأنبياء بين أقوامهم[3].

وبعد التهذيب للظاهر والباطن، وإعداد النفس الناطقة التي هي حقيقة الإنسان التامّة للوليّ، وتجرّد النفس عن ذاتها؛ حيث يتخلّى الوليّ عن كلّ ما هو غير الله، حتّى وإنْ كانت ذاته؛ ليتسنّى له الاستغراق المحض

(1) الآملي، جامع الأسرار ومنبع الأنوار، م.س، ص443.
(2) انظر: م.ن، ص447-448.
(3) regarder: Chodkiewich, Michel, Le sceau des saints, khatm-al-awliya', traduit intégralement et présenté par slimane Reyki, beyrouth [Heritate spirituel] ed : al bouraq, 2005, ch : 30-, p 89-.

في الذات المقدّسة، ومع ذلك تبقى رحلة قوّة الوليّ العمليّة في ازدياد إلى ما لا نهاية؛ «فهذا حال بعض أولياء الله، ولكنّ الوليّ الكامل مَنْ رجِع بالوجود الحقّانيّ الموهوب إلى الصحو بعد المحو، وعاد إلى التفصيل بعد الجمع، ووسع صدره لغاية الانشراح للحقّ والخلق...»[1]. فالإنسان الكامل هو من يعود من مقام الفناء والتجرّد إلى مقام الصحو، ومن مقام الجمع إلى مقام التفصيل، ثمّ يوفّق بين الحقّ والخلق على حسب اتّساع صدره الواسع لهما.

وحاصل الكلام أنّ «الإنسان الكامل» عند المتصوّفة «هو الجامع للصورتين الإلهيّة والكونيّة، وليس الإنسان الحيوان؛ لأنّ أكمل نشأة ظهرت في الموجودات [هي] الإنسان عند الجميع؛ لأنّ الإنسان الكامل وحده على الصورة، لا الإنسان الحيوان. وما آدم إلاّ المجلى الأوّل للإنسان الكامل، وما الرسل والأنبياء والأولياء والعارفون الوارثون إلاّ تجلّيات مختلفة لحقيقته الروحيّة. وما دام الإنسان هو روح العالم، فلا يخلو العالم أبدًا من ممثّل لهذه الروح وخليفة لها، عليه يكون مدار العالم، وبه يكون دوامه واستمراره، فليس الإنسان الكامل هو العلّة الغائية للوجود فحسب؛ بل هو الحافظ للوجود والسبب في استمراره»[2]. وقد ظهر اهتمام الصوفيّ بمصداق الإنسان الكامل في أهل البيت عليهم السلام[3].

(1) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، شرح: محمد صالح المازندراني، تحقيق: أبو الحسن الشعراني، لا ط، طهران، المكتبة الإسلامية، 1384هـ.ش، ص575.

(2) الطيّب، ابن محمد: وحدة الوجود في التصوّف الإسلاميّ، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2008م، ص238-239.

(3) انظر: الفاسي، أحمد بن زرّوق: الكنز الفريد في التصوّف الرشيد، ط1، القاهرة، المكتبة الإسلاميّة الكبرى، 2008م، ص256-258.